الفصل الرابع

القطاع الصناعي

نظرة عامة

تأثر أداء الصناعة العربية في عام 2019 بانخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث جاء معدل نمو الصناعات الاستخراجية سالباً، فيما كان موجباً بالنسبة للصناعات التحويلية. وجاءت نتائج النشاط الصناعي في الصناعات التحويلية ايجابية في معظمها كصناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والاسمدة. في المقابل شهدت بعض الصناعات مثل صناعات الغزل والنسيج والسياحة وغيرها تباطؤاً في النمو بتأثير عوامل المنافسة الخارجية أو الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية التي نتج عنها تعطيل تلك الصناعات وتأثر النشاط الاقتصادي. وقد أظهرت مؤشرات التنافسية الصناعية العالمية تمتع عدد من الصناعات التحويلية العربية بتنافسية ايجابية في الأسواق العالمية.

يعرض الفصل أبرز مؤشرات الإنتاج الصناعي العربي خلال العام 2019 على مستوى الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وانعكاساته على الاقتصاد الكلي العربي حيث ساهمت الصناعات الاستخراجية في عام 2019 بحوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وبلغت الاحتياطات العربية المستكشفة من النفط والغاز الطبيعي حوالي 56.5 في المائة من النفط و26.7 في المائة من الغاز الطبيعي من إجمالي احتياطات النفط والغاز الطبيعي المكتشفة بالعالم.

ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك بلغت مساهمة قطاع الصناعة بشقية الاستخراجي والتحويلي حوالي 35.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2019، ووفر حوالي 17.7 في المائة من فرص العمل المباشرة. ونمت مساهمة العامل الصناعي العربي لتبلغ في المتوسط حوالي 43.1 ألف دولار في العام 2019.

يتطرق الفصل إلى تطور بعض الصناعات المهمة في الدول العربية ومن بينها صناعات مواد البناء والأسمنت والحديد والصلب وكذلك الصناعات الدوائية وصناعات الأسمدة، السكر، النسيج والملابس الجاهزة وصناعة تكرير النفط، والصناعات البتروكيميائية، والإيثلين. كما يُلقي الضوء على التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية ومساهمة الصناعات العربية في منظومة السلاسل الصناعية العالمية ودور التكنولوجيا الرقمية في القطاع الصناعي، ودرس الفصل أيضاً مستويات تنافسية الصناعات التحويلية العربية والمزايا النسبية للمنتجات العربية.

الناتج الصناعي العربي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية في عام 2019 حوالي 968 مليار دولار مقارنة بحوالي 1,009.9 مليار دولار في عام 2018 وبتراجع بلغ حوالي 4.1 في المائة، يُعزى ذلك إلى انخفاض اسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية.

بلغت مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 35.3 في المائة، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد كانت أعلاها في ليبيا، الكويت، العراق، عُمان، قطر والسعودية بفضل المساهمة الكبيرة لإنتاج النفط في اقتصاداتها.

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2019 حوالي 684.8 مليار دولار وبتراجع بلغ نحو 6.1 بالمائة بالمقارنة مع عام 2018، يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2019 حوالي 64 دولاراً للبرميل مقابل 69.8 دولاراً في عام 2018. وكذلك أسعار الغاز الطبيعي المسال تراجعت هي الأخرى.

تركزت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية في الدول المنتجة للنفط والغاز مثل السعودية، والإمارات، والعراق، وقطر، والكويت، الملحق رقم (1/4).

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2019 حوالي 283.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 280.9 مليار دولار في عام 2018 وكانت أعلاها في السعودية، مصر، الإمارات، المغرب وقطر. كما ساهمت الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 10.3 في المائة، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد كانت أعلاها في الأردن، البحرين، مصر، المغرب، تونس والسعودية، الملحق رقم (2/4).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2019-2010)

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	711.4	32.4	33.9	200.6	14.6	9.6	912.0	28.1	43.5
2011	970.0	36.4	39.2	227.7	13.5	9.2	1197.7	31.3	48.4
2012	1088.9	12.3	40.1	249.1	9.4	9.2	1337.9	11.7	49.3
2013	1045.0	-4.0	37.6	255.2	2.5	9.2	1300.2	-2.8	46.8
2014	941.0	-10.0	33.8	267.6	4.8	9.6	1208.5	-7.1	43.4
2015	528.0	-43.9	21.6	261.0	-2.4	10.7	789.1	-34.7	32.3
2016	453.2	-14.2	18.7	261.7	0.3	10.8	714.5	-9.4	29.5
2017	549.2	21.2	22.0	257.6	-1.1	10.2	808.0	13.1	32.3
2018	729.0	32.7	26.9	280.9	8.5	10.4	1009.9	25.0	37.3
2019	684.2	-6.1	25.0	283.2	0.8	10.3	968	-4.1	35.3

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل رقم (1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي (2010-2019)

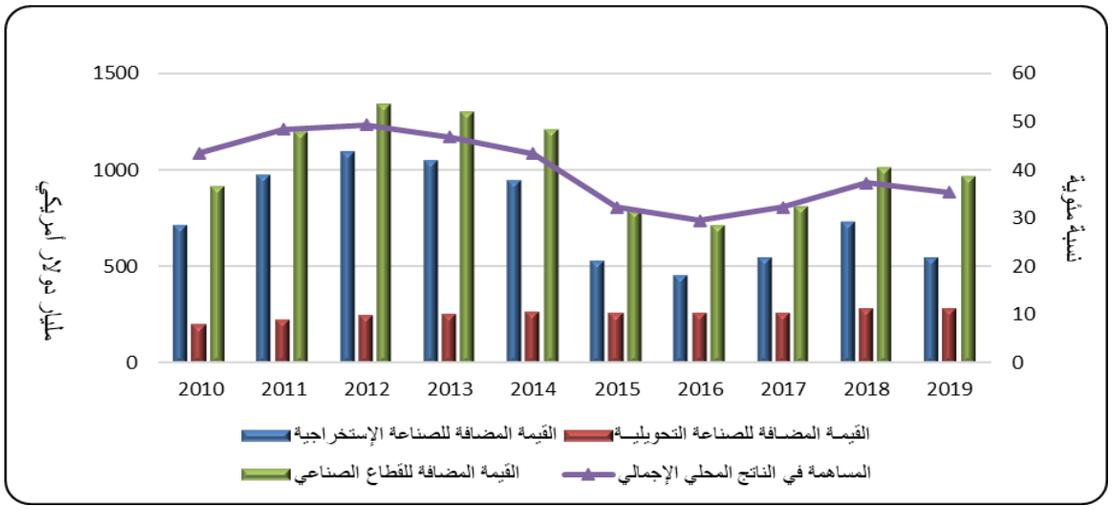

المصدر: الملحق (1/4) و (2/4) و(3/4).

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يُعد مؤشر الإنتاجية في الصناعة كما في بقية القطاعات الإنتاجية الأهم لقياس كفاءة الأداء لكل عناصر العملية الإنتاجية في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي بما في ذلك كفاءة أداء عنصر العمل، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة العمالة المباشرة في القطاع الصناعي العربي تشكل حوالي 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية. على مستوى الدول العربية، فقد تفاوتت هذه النسبة فبلغت أعلاها في سورية بحوالي 37.3 في المائة وأدناها في اليمن بحوالي 7 في المائة، الملحق رقم (17/2).

نمت مساهمة العامل العربي في إنتاج القيمة المضافة في القطاع الصناعي على المستوى العربي لتبلغ في عام 2019 حوالي 43.1 ألف دولار مقابل 28.6 ألف دولار في عام 2018، وعلى مستوى الدول العربية تراوحت بين 279.9 ألف دولار في السعودية و2.4 ألف دولار في جيبوتي. وحسب نوع الصناعة كانت مساهمة العامل في الصناعات الاستخراجية هي أعلى منها في الصناعات التحويلية ويعود ذلك إلى عدة عوامل مثل نوع النشاط وتطور التقنيات والقدرات الاستثمارية والعائد المرتفع وكفاءة قوة العمل ومستوى البنى الأساسية والتنافسية الخارجية.

وفي عام 2019 بلغ نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي حوالي 2,353 دولار مقابل 2,031 دولار في العام 2018، وبمعدل نمو بلغ 15.9 في المائة وعلى مستوى الدول العربية تراوح نصيب الفرد العربي بين 27,974 دولاراً في قطر مقابل 111 دولاراً في جيبوتي. ويُعزى إلى مكانة سلعتي النفط والغاز الكبيرة في الإنتاج الصناعي لعدد من الدول العربية.

حقق مؤشر الكفاءة الاقتصادية [1] للإنتاج الصناعي العربي لعام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ حوالي 2.0 في المائة مقابل 1.4 في المائة في عام 2018، ولكنها على مستوى الدول العربية فرادى فقد أظهرت تفاوتاً ملحوظاً في كفاءة أداء اقتصاد الدول العربية حيث بلغت أعلاها في عُمان بحوالي 6.4 في المائة مقابل حوالي 0.2 في المائة في لبنان، وتوزعت بقية الدول العربية بين المستويين، كما أن هذه المستويات من الكفاءة لا تزال بعيدة عن مستوياتها في الدول الصناعية والناشئة، ويتطلب اللحاق بها جهوداً مضاعفةً في تطوير القدرات الصناعية العربية، الملحق رقم (4/4).

الإنتاج الصناعي

1- الصناعة الاستخراجية

يمر الاقتصاد العربي بمرحلة من التطور يطلق عليها الحقبة النفطية لغلبة مساهمة النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي وفي الصادرات العربية وتمويل ميزانيات العديد من الدول العربية، وللمساهمة الفعالة والحاسمة لهذا المنتج في نمو وتقدم الاقتصاد العالمي، ورفاهية البشرية.

في هذا الصدد، بلغ الاحتياطي العربي من النفط الخام في عام 2019 حوالي 712.6 مليار برميل، يشكل حوالي 56.5 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي المكتشف من النفط والبالغ حوالي 1,260.4 مليار برميل، وتتركز أغلب الاحتياطيات العربية المكتشفة في الدول العربية المطلة على الخليج العربي بما فيها العراق، وبنسبة تصل إلى حوالي 90.9 في المائة من إجمالي الاحتياطيات العربية المكتشفة، تليها دول شمال إفريقيا بحوالي 9.1 في المائة. وبلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام في العام 2019 حوالي 24.8 مليون برميل في اليوم شكل حوالي 28.4 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام. وتركز الإنتاج العربي من النفط الخام بين السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، الجزائر، ليبيا، عُمان.

بلغ إجمالي الاحتياطي العربي المكتشف من الغاز الطبيعي في عام 2019 حوالي 54,609 مليار متر مكعب مثل حوالي 26.7 في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي البالغ 204,278 مليار متر مكعب.

من ناحية أخرى، بلغ الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2019 حوالي 610.6 مليار متر مكعب في السنة توزعت بين عدد من الدول العربية أهمها قطر، السعودية، الجزائر، مصر، الإمارات، وعُمان. وساهمت الدول العربية في تمويل أسواق الغاز الطبيعي بحوالي 14.9 في المائة، الملحق (5/4).

تظهر بيانات الصناعات التعدينية والاستخراجية في الدول العربية مستوىً متواضعاً لأداء القطاع فمنذ عقود لم يشهد التعدين نمواً يعتد به فالإنتاج العربي من خام الحديد في عام 2017 بلغ نحو 14.6 مليون طن تركز في موريتانيا، الجزائر، مصر، تونس، المغرب، وشكل نسبة 0.5 في المائة من الإنتاج العالمي، كما بلغ الانتاج من صخر الفوسفات في عام 2018 حوالي 59.2 مليون طن، توزعت بين المغرب، الأردن، السعودية، مصر، تونس، الجزائر،

[1] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

وبلغ الإنتاج العربي من خام الزنك حوالي 124.1 ألف طن موزعة بين المغرب، السعودية، الجزائر، ومن خام النحاس بلغ الإنتاج العربي نحو 226 ألف طن في كل من المغرب، السعودية موريتانيا، وبلغ إنتاج الدول العربية من الألمنيوم الأولي حوالي 5.4 مليون طن تركزت في الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، مصر، عُمان.

وبلغ إنتاج الملح في الدول العربية في عام 2017 حوالي 6.6 مليون طن توزعت بين السعودية، مصر، تونس، المغرب، العراق، الجزائر، الكويت، اليمن، السودان، عُمان، ليبيا، الأردن، سوريا ولبنان. وبلغ الإنتاج العربي من صناعة الكبريت حوالي 10.2 مليون طن، ينتج في 6 دول عربية وأهمها في الإمارات والسعودية، وبلغ إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 16.7 مليون طن ينتج في 12 دولة عربية أعلاها في عُمان، السعودية، الجزائر، العراق، تونس، الملحق (5/4).

ومن مؤشرات إنتاج المعادن في الدول العربية يتضح المستوى المتواضع للإنتاج العربي من المعادن، الأمر الذي يبين أيضاً مقدار الفرص المتاحة للاستثمار والعمل في هذا القطاع الذي يغذي صناعات كثيرة وأساسية كمدخلات صناعية ضرورية، الملحق (5/4).

2- الصناعات التحويلية

تنضوي تحت اصطلاح الصناعات التحويلية طائفةً واسعةً من الصناعات التحويلية المختلفة بمستوياتها الثلاثة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، تساهم في توفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتغطي نسبة ملحوظة من الطلب المحلي على المنتجات الصناعية وتساهم في صادرات معظم الدول العربية، وترفد الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 10.3 في المائة، كما تشكل حوالي 19 في المائة من الصادرات العربية، ومع كل ما تحقق من نمو في الصناعات التحويلية إلا أنها لا تزال متأخرة عن ما بلغته هذه الصناعات من تطور في معظم الدول الأخرى، كما أنها لا تشكل قوة مؤثرة في الصناعات التحويلية العالمية حيث تبلغ نسبتها 1.9 في المائة فقط.

مع ذلك تظل الصناعات التحويلية، القطاع الذي يوفر فرص غير محدودة في مجال إنتاج السلع والخدمات وفرص العمل، والتقدم التكنولوجي والمعرفي والرفاه الاجتماعي والمساهمة الفعالة في الاقتصاد العالمي، ومن الصناعات التحويلية العربية التي يتناولها هذا التقرير، صناعات مواد البناء، كالحديد والإسمنت، والصناعات الهيدروكربونية كتكرير النفط والبتروكيماوية، والأسمدة، وصناعات أخرى كصناعة السكر وصناعة الملابس.

صناعات مواد البناء وحركة التشييد

مدفوعاً بمعدلات نمو السكان العالية، وعوائد قطاع النفط والغاز الطبيعي، نما قطاع البناء والتشييد بصورة مضطردة وبمستويات مرتفعة بلغت في عام 2019 حوالي 3.2 في المائة وشملت قطاعات بناء المنازل والبنى الأساسية ومنشآت الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومعها نمت صناعات واسعة كصناعة الإسمنت، الحديد، الألمنيوم، أحجار البناء والزينة، والمواد الصحية والكهربائية وصناعات تشكيل الخشب والأثاث وعدد من الصناعات ذات الصلة بالبناء والتشييد.

كما ساهمت في توفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ومعها تحسنت مستويات الدخل والمعيشة لملايين العاملين العرب وأفراد أسرهم، وساهم قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي العربي بنسبة 6.6 في المائة في عام 2019 مثلت حوالي 180.8 مليار دولار مقابل حوالي 175.2 مليار دولار في عام 2018. وسُجلت أعلى مستويات البناء والتشييد في السعودية بناتج بلغ حوالي 43.6 مليار دولار في عام 2019، تلتها الإمارات بحوالي 35.5 مليار دولار، فقطر بحوالي 25.5 مليار دولار، ثم الجزائر بحوالي 20.8 مليار دولار، ومصر بحوالي 18.3 مليار، والعراق 10.3 مليار دولار، والمغرب بحوالي 6.4 مليار دولار، وساهم القطاع بناتج تراوح بين مليار و5 مليارات دولار في كل من عُمان، الكويت، البحرين، لبنان، السودان، الأردن، اليمن، وكانت مساهمة القطاع بأقل من مليار دولار في بقية الدول العربية.

وتتأثر حركة البناء والتشييد بعدة عوامل أهمها مستويات الطلب والأسعار لصادرات الدول العربية من النفط والغاز الطبيعي، وتطورات الوضع الاقتصادي في كل بلد عربي.

صناعة الإسمنت

يُعد قطاع صناعة الإسمنت من بين قطاعات الصناعة التحويلية العربية التي شهدت نمواً ملحوظاً في العقود الأخيرة حيث ارتفع إنتاج الإسمنت في الدول العربية من حوالي 97.7 مليون طن عام 2000 إلى حوالي 210.1 مليون طن عام 2019، وقد تحقق هذا التطور مدفوعاً بتضافر جملة من العوامل أهمها وفرة المادة الخام وقوة العمل اللازمة لصناعة الإسمنت في معظم الدول العربية، والطلب العالي على الإسمنت بفضل حركة البناء والتشييد النشطة في الدول العربية عموماً وبوجه خاص في الدول النفطية، نظراً لوفرة القدرات الاستثمارية والنمو العالي للسكان وما يترتب عليه من منشآت جديدة لتلبية احتياجات السكن والخدمات والعمل.

نما إنتاج الإسمنت في عام 2019 بمعدل 1.6 في المائة عن عام 2018 وغطى نسبة 99.5 في المائة من إجمالي الطلب المحلي على الأسمنت وتوزع النمو بين الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي وسوريا والعراق وقطر والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن.

تشير بيانات إنتاج الأسمنت في الدول العربية إلى أن مصر تحتل المركز الاول حيث شكل إنتاجها حوالي 22.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي من الأسمنت، تليها السعودية بنسبة 20.1 في المائة تقريباً، فالجزائر بحوالي 13.2 في المائة، ثم الإمارات حوالي 7.8 في المائة، والعراق 7.7 في المائة، والمغرب 6.5 في المائة، وتونس حوالي 3.5 في المائة وتتوزع النسبة المتبقية بين بقية الدول العربية المنتجة للإسمنت، الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية (2019)

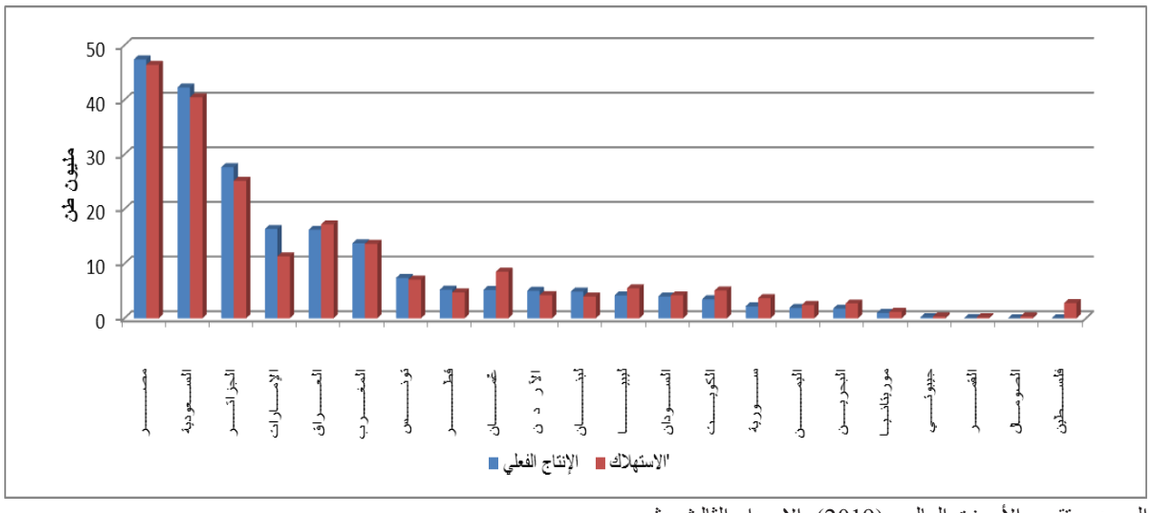

المصدر: تقرير الأسمنت العالمي (2019)، الإصدار الثالث عشر.

وفي عام 2019 بلغ إجمالي الطلب على الإسمنت في الدول العربية حوالي 211.3 مليون طن وبمعدل نمو سالب بلغ حوالي 0.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2018.

وفي حين بلغت الطاقات الإنتاجية العربية المتاحة حوالي 416.1 مليون طن موزعة على حوالي 194 مصنع ومعمل لطحن الإسمنت تنتشر في أغلب الدول العربية، وهي طاقة تغطي كل الطلب العربي وتحقق فائض يصل إلى حدود مليون طن نجد أن بعض الدول العربية تتجه إلى الاستيراد من خارج المنظومة الإنتاجية العربية لسد النقص وذلك لأسباب مختلفة جزء كبيراً منها يمكن معالجته في إطار التجارة البينية العربية.

صناعة الحديد والصلب

بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد والصلب في عام 2019 حوالي 23.7 مليون طن بتراجع بلغ حوالي 1.8 في المائة عما كان عليه في عام 2018. ويتوزع إنتاج الحديد والصلب بين مصر (7.3 مليون طن)، والسعودية (5.1 مليون طن)، والإمارات (3.3 مليون طن)، وقطر (2.6 مليون طن)، وعُمان والجزائر (2 مليون طن لكل منهما)، تليهم كل من ليبيا، المغرب، الأردن، تونس، موريتانيا، سوريا، الملحق رقم (8/4).

بلغت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد والصلب حوالي 55.4 كجم للفرد مقابل 242.4 كجم للفرد على المستوى العالمي. وقد شهدت صناعة الحديد والصلب العالمية في السنوات الأخيرة تغييرات كبيرة في تقنيات وكميات الإنتاج والتصنيع والأسعار وتأثرت بسببها خطط وبرامج وتنافسية صناعة الحديد الصلب العربية، وتذبذبت أسعاره متأثرة بعوامل النمو والركود الاقتصادي ومعدلات الإنتاج العالمي من الحديد الصلب وما يترتب على ذلك من تغييرات العرض والطلب في الأسواق العالمية للحديد والصلب.

وقد واجهت شركات إنتاج الحديد والصلب العربية تحديات إنتاجية وسعرية جمة نتيجة تفاوت الأسعار بين المنتج المحلي والمنتج المستورد، بحيث أصبحت قضية الإغراق من أبرز القضايا التي تهم صناعة الحديد والصلب العربية في ظروف فرض رسوم حمائية في معظم دول العالم المنتجة للحديد والصلب، وعدم فرض رسوم حمائية من قبل الدول العربية، بحيث أصبحت أسواق الدول العربية ملاذاً للصادرات الأجنبية المماثلة من منتجات الحديد والصلب، بحكم الفروق السعرية التي لا تخلو بعضها من تدني معايير الجودة، كما عملت الشركات المصدرة للحديد والصلب إلى الدول العربية القليلة التي رفعت الرسوم الجمركية على الحديد والصلب النهائي إلى الالتفاف على تلك الرسوم الحمائية بتصدير منتجات نصف نهائية إليها تحت مسمى مواد خام معفاة من الضرائب الحمائية.

ونظراً لأهمية صناعة الحديد والصلب كصناعة استراتيجية في الإنتاج الصناعي اللاحق المعتمد على الحديد والصلب لصناعات كبيرة مدنية ودفاعية، وكذلك لتلبية احتياجات تنمية البنية الأساسية والعمران وغيرها، ولوفرة المواد الأولية والقوى العاملة والقدرة الاستثمارية والطلب المتنامي فإن مستقبل صناعة الحديد والصلب في الدول العربية تكتسب أهمية كبيرة، تتطلب الاهتمام والرعاية والتعاون الواسع من قِبَل الدول العربية، وذلك من خلال الإجراءات والتدابير التالية:

- حماية صناعة الصلب العربية التي تعتبر قاطرة التنمية لمعظم الصناعات الأساسية.
- مواجهة الإغراق في الأسواق العربية التي تعاني من غزو المنتجات الأجنبية بفرض رسوم حماية على منتجات الصلب الرخيصة المستوردة وفرض رسم إغراق إذا تطلب الأمر ذلك بعد إجراء التحقيقات اللازمة طبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.
- تطبيق معايير قياسية لجودة المنتجات المستوردة لتقليل الفجوة في الجودة بين المنتجات المحلية والمستوردة.
- الاستثمار الأمثل لمناجم خام الحديد المتوافرة في الكثير من الدول العربية لتغطية احتياجات مصانع الصلب في الدول العربية وللتخلص من استيراد خامات صناعة الصلب المعتمدة على واردات الخام من الخارج وبأسعار عالمية.
- الاعتماد على توفير المربعات (البيلت) من المصانع المحلية لسدّ حاجة مصانع الدرفلة بالدول العربية.
- إنتاج المسطحات ذات القيمة المضافة العالية لتغذية احتياجات مصانع السيارات والصناعات الهندسية والمشروعات البتروكيميائية والصناعات الغذائية.
- العمل على تكوين شراكات عربية في كيانات عملاقة من خلال القطاع الخاص ودخول تكنولوجيات متقدمة وذات قيمة مضافة عالية وإنتاج المنتجات المطلوبة في الأسواق العالمية وهي بدون أدنى شك الطريق السليم لتحقيق المصالح المشتركة لصناعة الصلب العربية.
- أهمية المتابعة المستمرة لما يحدث من تغيرات عالمية لهذه الصناعة والسعي لخلق سوق عربية مشتركة بين الدول العربية في تداول خامات

ومنتجات الحديد والصلب بإقامة صناعات كبرى هندسية مشتركة [2].

الصناعة الدوائية العربية

ازدهرت صناعة الأدوية بتأثير الثورة الصناعية وتطورت أكثر بفضل الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة، ونمت في البلدان العربية صناعة الأدوية ببطء، ووفق أحدث البيانات المتاحة خلال الفترة (2015-2018) من المصادر الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بلغت قيمة إنتاج الدول العربية من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية حوالي 7.4 مليار دولار، وبلغت القيمة المضافة لها حوالي 3.1 مليار دولار في حين وصل عدد العاملين في صناعة الأدوية في 9 دول عربية من الدول المنتجة للأدوية إلى حوالي 76.3 ألف عامل، يعملون في 298 منشأة صناعية.

وبلغت قيمة الصادرات الصناعية العربية من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية خلال عام 2018 حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 3 مليار دولار، وتوزعت من الأعلى بين الإمارات، الأردن، السعودية، مصر، المغرب، عُمان، لبنان، تونس، الكويت، فلسطين، الجزائر، قطر، سورية، البحرين، السودان، العراق، جيبوتي، موريتانيا، اليمن، ليبيا، القُمر. وبلغت بالمقابل قيمة الواردات العربية من الأدوية حوالي 22.2 مليار دولار شاملة كل الدول العربية وأعلاها كانت في السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر، لبنان، العراق... إلخ.

يتضح مما سبق، أن إنتاج الدول العربية من الأدوية للاستهلاك المحلي وللتصدير لايزال متواضعاً، إذ لا تتعدى نسبة تغطية الطلب المحلي من الأدوية 19 في المائة من الطلب الكلي على الأدوية ويتم تغطية الـ 81 في المائة المتبقية من خلال الاستيراد، كما أن نسبة صادرات الأدوية العربية تشكل فقط 13.5 في المائة من الواردات الدوائية من الخارج، علاوة على أن صناعة الأدوية العربية تعتمد على الخامات نصف المصنعة المستوردة من الخارج.

وتعكس هذه النسب المتواضعة لإنتاج الأدوية في الدول العربية لأغراض السوق المحلية وللتصدير حجم المشكلة وأعبائها من جهة وتكشف من جهة أخرى عن الفرص المتاحة للاستثمار في هذا القطاع وبمختلف مراحل صناعة الأدوية، سواء كان ذلك لتلبية الطلب المحلي أو للتصدير إلى الأسواق الخارجية أو لكليهما معاً. وبهدف تحقيق النجاح في ذلك التوجه فإن الأمر يتطلب التغلب على التحديات والعقبات العديدة التي تواجه صناعة الأدوية في البلدان العربية، ومنها ما يتصل بالتعامل مع القيود الكبيرة التي تفرضها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتشددة، والممارسات الاحتكارية التي تفرضها التكتلات العملاقة في صناعة الأدوية، ومن المهم أيضاً العمل على تذليل الصعوبات في توفير المدخلات والمواد الأولية، وفي توطين التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي للأدوية، وتشجيع البحث العلمي والتأهيل النوعي للكوادر المتخصصة، وفي هذا المسار من الضروري تعزيز التعاون العربي في هذه الصناعة، والدخول في منظومة السلاسل الإنتاجية الدولية للأدوية، كما أن من المهم تكثيف التعاون العربي في محاربة الغش في صناعة الأدوية، والأدوية المهربة وحماية المنتج الوطني، وفتح الأسواق العربية لتجارة الأدوية عربية المنشأ، وفق مواصفات عالمية للمنتج الدوائي.

صناعة الأسمدة

شهد إنتاج وتصدير الأسمدة في الدول العربية تطوراً كبيراً، نظراً لوفرة المواد الخام الأساسية لصناعة الأسمدة وبخاصة من الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات والبوتاس، حيث تعززت المكانة العالمية لصناعة وصادرات الدول العربية من اليوريا، صخر الفوسفات، حامض الفوسفوريك، فوسفات الأمونيوم والسوبر فوسفات الثلاثي، والأمونيا والكبريت. تتأثر أسعار الأسمدة بمتغيرات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، وبمستويات الطلب على الأسمدة وكذلك بمعدلات النمو الاقتصادي وإنتاج البدائل الأخرى والمنافسين.

سجلت صناعة الأسمدة في الدول العربية في العام 2018 رقماً قياسياً حيث ساهمت المنطقة العربية في عام 2018 بنسبة 71 في المائة من إنتاج السوبر فوسفات الثلاثي العالمي، و28 في المائة من الإنتاج العالمي لصخر الفوسفات، ونسبة 76 في المائة من حجم الصادرات العالمية من فوسفات الأمونيوم

[2] الاتحاد العربي للحديد الصلب، نتائج الدورة 52 للجمعية العامة، الدورة 120 لمجلس الإدارة، 7 إبريل 2019، الكويت.

الأحادي/ الثنائي، و68 في المائة من حجم الصادرات العالمية لصخر الفوسفات، وما يقارب من 87 في المائة من حجم الصادرات العالمية للسوبر فوسفات الثلاثي، و42 في المائة من الصادرات العالمية لليوريا، فضلاً عن 22 في المائة و4 في المائة من أسواق الكبريت والبوتاس على التوالي، الملحق رقم (9/4) [3].

تتركز صناعة الأسمدة في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز والفوسفات وقد بلغ الإنتاج العربي من الأمونيا حوالي 11 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي وحوالي 25 في المائة من الصادرات العالمية للأمونيا في عام 2018 وتوزع الإنتاج على التوالي بين السعودية، مصر، قطر، الجزائر، عُمان والإمارات، الكويت، البحرين [4].

ومثل إنتاج الدول العربية من اليوريا في عام 2018 حوالي 15 في المائة من الإنتاج العالمي و42 في المائة من الصادرات العالمية وتوزع الإنتاج العربي من اليوريا بين مصر، قطر، السعودية، البحرين، الإمارات، عُمان، الكويت.

تعد المغرب المنتج والمصدر العربي الأول من صخر الفوسفات إذ بلغت مساهمتها حوالي 58 في المائة من الإنتاج العربي، يليها على التوالي الأردن، السعودية، مصر، تونس، الجزائر. وتشكل الصادرات العربية من الفوسفات حوالي 68 في المائة من الصادرات العالمية للفوسفات.

بلغت مساهمة الدول العربية من صناعة حامض الفوسفوريك P205 حوالي 20 في المائة من الإنتاج العالمي و55 في المائة من تجارتها. وفي صناعة البوتاس تُعدّ الأردن المنتج العربي الوحيد وبحصة بلغت حوالي 4 في المائة من الإنتاج العالمي و4 في المائة من صادراته الدولية، وفي صناعة الكبريت تساهم الدول العربية ودول الخليج العربي بصفة أساسية بحوالي 18 في المائة من الإنتاج العالمي، و22 في المائة من صادراته العالمية.

ويواجه قطاع صناعة الأسمدة في الدول العربية جملة من الصعوبات والتحديات أهمها ارتفاع معدل الطلب العالمي الذي يستوجب ضرورة زيادة الإنتاج ووضع استراتيجية تكاملية للعمل العربي المشترك لجعل المنطقة العربية مناخاً ملائماً وجاذباً للاستثمارات وكذلك للاستفادة من الخامات المتوفرة في المنطقة العربية، فضلاً عن ضرورة زيادة القدرة التنافسية للقطاع من خلال العمل على زيادة التطوير الفني والتعاون التكنولوجي وترشيد استهلاك الطاقة.

صناعة السكر

بلغ إنتاج الدول العربية من السكر خلال عام 2018 حوالي 3.4 مليون طن مقابل 3.6 مليون طن خلال عام 2017، بتراجع بلغ حوالي 5.7 في المائة، تركز الإنتاج في خمس دول عربية، وقد شكلت حصة مصر منها حوالي 63.6 في المائة تليها السودان والمغرب وسوريا والصومال بحوالي 16.8 في المائة و16.3 في المائة 2.6 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. ويبقى الانتاج الكلي محدوداً حيث لم يتعد 1.9 في المائة من الإنتاج العالمي، ويغطي حوالي 25.4 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية، على الرغم من توفر الطلب والقدرات الاستثمارية لصناعة السكر في العديد من الدول العربية.

في السياق ذاته، بلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من السكر حوالي 13.4 مليون طن في عام 2018 مقابل 13.5 مليون طن خلال سنة 2017، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى تليها السودان والجزائر بمجموع استهلاك بلغ 3.3 مليون طن و1.8 مليون طن و1.7 مليون طن، على التوالي. أما على مستوى استهلاك الفرد الواحد من السكر فقد بلغ معدل استهلاك الفرد في الدول العربية حوالي 33.2 كجم مقابل 34.1 كجم خلال عام 2017، حيث تصدرت السودان قائمة أعلى متوسط استهلاك للفرد الواحد لذلك العام بمعدل 42.9 كجم للفرد، تليها موريتانيا بمعدل 41.4 كجم للفرد، ثم تونس بمعدل 39.4 كجم للفرد، مقابل معدل استهلاك عالمي يبلغ 22.6 كجم للفرد وهو ما يدل على خصوصية الاستهلاك العربي لهذا المنتج.

ولتغطية العجز بين الإنتاج والاستهلاك، بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من السكر الخام والسكر الأبيض خلال عام 2018 حوالي 14.1 مليون طن منها 8.5 مليون طن من السكر الخام بهدف تكريره و5.6 مليون طن من السكر الأبيض بتراجع بلغ حوالي 10 في المائة عن عام 2017، كما شهدت صادرات الدول العربية من السكر تراجعاً أيضاً بنسبة 25.3 في المائة خلال

[3] الاتحاد العربي للحديد الصلب: التقرير الإحصائي السنوي 2018 ص 90.

[4] الاتحاد العربي للأسمدة: التقرير الإحصائي السنوي للأسمدة للعام 2018.

عام 2018 لتبلغ حوالي 3.86 مليون طن مقابل 5.17 مليون طن خلال عام 2017، منها 3.71 مليون طن من السكر الخام و147 ألف طن من السكر الأبيض، وقد مثلت صادرات كل من الإمارات والجزائر حوالي 53.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، حيث تتصدر الإمارات إقليمياً في إعادة تصدير السكر وتعتبر واحدة من مراكز إعادة تصدير السكر الهامة في العالم، الملحق رقم (10/4).

ومما لا شك فيه أن فرص التوسع أمام هذه الصناعة قائمة لدرجة كبيرة سواء من ناحية المساحات الواسعة الصالحة لزراعة قصب السكر وبنجر السكر أو من ناحية توفر الموارد والطاقات الاستثمارية لصناعة السكر، حيث تم أحداث العديد من مصانع إنتاج السكر في عدد من الدول العربية. ونظراً لاتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك لمادة السكر تقام المشروعات الانتاجية للمساهمة في تغطية هذه الفجوة، وكان آخرها مشروع مصنع غرب المنيا بمصر الذي تم الشروع في إنجازه خلال عام 2019، بطاقة إنتاجية قدرها 900 ألف طن في السنة من السكر، ومن المنتظر أن يسهم في سد الفجوة الاستهلاكية بنسبة 75 في المائة وبالتالي خفض الاعتماد على الاستيراد. وتتم زراعة قصب السكر وبنجر السكر بدرجة محدودة بالرجوع للمساحات الواسعة الصالحة للزراعة خاصة في السودان والصومال حيث يبلغ الإنتاج الإجمالي للدول العربية حوالي 22.6 مليون طن لقصب السكر وحوالي 15.1 مليون طن لبنجر السكر، مما يسمح بتوفير كميات هامة من المادة الأولية التي تقوم عليها صناعة السكر.

الشكل رقم (3): صناعة السكر خلال الفترة (2010-2018)

المصدر: منظمة السكر العالمية (2019)، الكتاب السنوي لإنتاج السكر.

صناعة النسيج والملابس الجاهزة

يُعد قطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة قطاعاً أساسياً في الصناعات المعملية العربية من حيث فرص العمل وحجم الصادرات والقيمة المضافة على الرغم من التراجع الكبير الذي شهده القطاع خلال السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة الخارجية الشديدة وتقادم الآلات والتجهيزات والتقنيات، فضلاً عن عدم مواكبة التطورات العالمية في مجال صناعة المواد الأولية والتصميم وضعف تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة.

وتعتبر صناعة النسيج والملابس الجاهزة من الصناعات العربية المهمة ذات الكثافة العمالية العالية حيث يعمل بها ما يناهز 810 ألف شخص في حوالي 68 ألف منشأة، منهم 76.1 في المائة يعملون بصناعة الملابس بمختلف أنواعها و23.9 في المائة يعملون بالصناعات النسيجية. كما تتباين نسب مساهمة القطاع من الناتج الصناعي حيث تتراوح حسب أحدث بيانات متوفرة بين 26.1 في المائة في تونس و0.3 في المائة في عُمان.

أما على مستوى التجارة الخارجية فقد بلغ إجمالي صادرات الدول العربية من النسيج والملابس الجاهزة خلال عام 2018 حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 14.9 مليار دولار، منها 13.2 مليار دولار في قطاع الملابس الجاهزة و1.7 مليار دولار في قطاع المنسوجات، بزيادة بلغت 16.8 في المائة عن سنة 2017، ومثلت حوالي 2.4 في المائة من صادرات هذه الصناعة في العالم. وتحتل تونس المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 25 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، تليها المغرب بحوالي 24.8 في المائة ثم الإمارات بحوالي 21.7 في المائة.

كما بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من النسيج والملابس الجاهزة حوالي 23.2 مليار دولار في عام 2018، منها 16.6 مليار دولار في قطاع الملابس الجاهزة و6.6 مليار دولار في قطاع المنسوجات، بزيادة بلغت 6.5 في المائة عن سنة 2017، وقد مثلت حصة دولتي الإمارات والسعودية النصيب الاكبر حيث مثلت حوالي 39.4 في المائة من إجمالي الواردات العربية، الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): صادرات وواردات النسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (2010-2018)

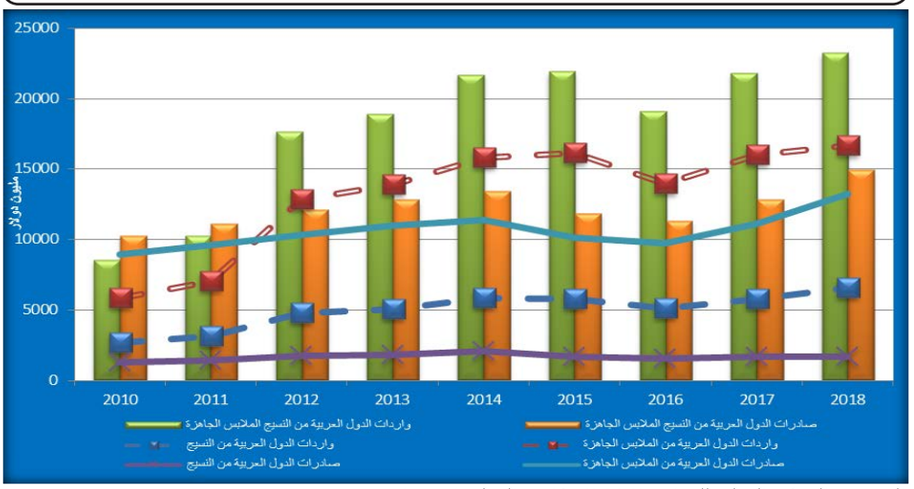

المصدر: المركز الدولي للتجارة (2020)، قاعدة المعلومات، يناير.

وتنتهج كل من تونس ومصر والمغرب ودول عربية أخرى خططاً لتطوير وتحديث قطاع الغزل والنسيج وصناعة الملابس الجاهزة بها، حرصاً منها على مواكبة التطورات السريعة والتنافس الحاد الذي يشهده العالم في هذه الصناعة. ففي تونس تم إطلاق مشروع "أزياء تونس المستدامة" عام 2019، الذي يهدف إلى الحدّ من الآثار البيئية السلبية في جميع مراحل التصنيع من خلال الحد من إنتاج النفايات الصناعية عبر إعادة الاستخدام، لجعل المنسوجات التونسية قطاعاً محافظاً على البيئة ويستجيب للتطورات المستقبلية للأسواق العالمية، وفي مصر تم الشروع في إجراءات إنشاء أكبر مدينة لصناعة المنسوجات والملابس في مدينة السادات على مساحة 3.1 مليون متر مربع وتضم 568 مصنعاً، أما المغرب فقد تم تدشين أول وحدة صناعية في المغرب متخصصة في إنتاج النسيج الطبي لإنتاج جميع أنواع الملابس اللازمة في التدخلات الطبية المختلفة، مع تصدير 90 في المائة من إنتاجها مما سيمكنها من الانخراط في المنافسة الدولية والجودة في هذا الاختصاص. وفي ظل التحديات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم وخاصة على مستوى المنافسة الخارجية الشديدة، لابد من إعادة النظر في تطوير كفاءة أداء هذه الصناعة من خلال التركيز على استخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة وتأهيل العمالة لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة للمنتج المحلي والعمل على تطبيق المعايير والمقاييس الدولية للمنتجات فضلاً عن ضرورة وجود تشريعات حمائية للصناعة الوطنية من الإغراق وتفعيل الاتفاقيات التجارية العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي في هذا المجال.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2019 بنحو 90 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2018، ليصل إلى حوالي 9223 ألف برميل يومياً. وهو ما يمثل نسبة 9.9 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 93270 ألف برميل يومياً في عام 2019. ويعود سبب هذا الارتفاع، نتيجة تشغيل المرحلة الثانية من مشروع إعادة إعمار مصفاة "بيجي" في العراق بطاقة 70 ألف ب/ي، ورفع الطاقة التكريرية لمصفاة "الجزائر" من 58 إلى 78 ألف ب/ي. هذا ولم يتغير عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2019 مقارنة بالعام السابق وهو 63 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، الجزائر، ليبيا والإمارات. وتحتل المملكة العربية السعودية

المرتبة الأولى بنسبة 31 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2019، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.1 في المائة، ثم جمهورية العراق في المرتبة الثالثة بنسبة 9.5 في المائة، كما يتضح من الملحق (11/4)، الشكل (5).

الشكل رقم (5): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2019)

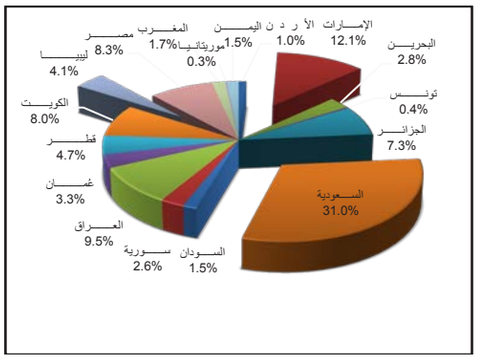

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

الجدير بالذكر، أن كمية النفط المكرر يومياً في عام 2019 قد وصل إلى حوالي 37.1 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب المحلي على المشتقات النفطية، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية نحو 6.2 برميل في عام 2019. وقد ساهم هذا النمو المتسارع إضافة إلي التحديات المستجدة في صناعة تكرير النفط وعلي رأسها اقتراب الموعد النهائي لتطبيق قرار المنظمة البحرية الدولية المتعلق بتقليل الحد الأقصى لمحتوى الكبريت في الوقود البحري المستخدم في البحار المفتوحة من 3.5 في المائة إلى 0.5 في المائة بحلول عام 2020، حيث ان الالتزام بمواصفات الوقود الجديدة سيتضمن تكاليف ونفقات رأسمالية إضافية على صناعة التكرير، إلى جانب ارتفاع التكاليف التشغيلية لصيانة المصافي، في توجه الدول العربية نحو إعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة التكرير من خلال توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة ورفع الطاقة التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وربحيتها وقدرتها التنافسية، إلا إن معظم هذه المشاريع الجديدة لا تزال قيد التنفيذ، وتواجه بعض العقبات التي أدت إلى تأخر تنفيذها. كما إن الاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط لا تقتصر على داخل الدول العربية فحسب، بل تمتد لتشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أسيا والشرق الأقصى.

الصناعات البتروكيماوية

شكلت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي شهدت نهضة قوية في قطاع البتروكيماويات علي مدى العقدين الماضيين، وأصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمورد أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية (الإيثيلين والبروبيلين والميثانول) في الأسواق العالمية، مدعومة بتوفر المواد الخام اللازمة بتكلفة اقتصادية نسبياً، وذلك رغم المنافسة القوية من الدول المنتجة الأخرى والمتغيرات المستمرة في الأسواق (وبخاصة انخفاض أسعار النفط) والتي تؤثر في أسعار المواد المنتجة.

شهد إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نمواً بلغت نسبته 8.4 في المائة خلال عام 2019، وهو الأعلى منذ عشر سنوات، ليصل إلى 174.8 مليون طن، ويُعزي ذلك بشكل أساسي إلى الطلب العالمي المتزايد على صادرات المنتجات البتروكيماوية من دول المجموعة، والتي شهدت ارتفاعاً نسبته 7.5 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وبلغت الإيرادات حوالي 84.1 مليار دولار خلال عام 2019، وفي هذا السياق يذكر أن البحرين قد حققت نمواً قياسياً في الإيرادات بلغت نسبته 39 في المائة، وسجلت الكويت ثاني أعلى معدل نمو في الإيرادات بنسبة 32 في المائة خلال نفس العام.

وتجدر الاشارة إلى انخفاض أسعار المنتجات البتروكيماوية في عام 2019، متأثرة بالأوضاع الجيوسياسية، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

صناعة الإيثيلين

يعد الإيثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة على مستوى العالم ويستخدم كلقيم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية الأخرى التي تستخدم في النهاية في أغراض صناعية واستهلاكية متعددة، ونظراً لإمكاناته المتنوعة يستخدم الإيثيلين في أغلب الأحيان كمقياس لأداء

الصناعات البتروكيماوية بشكل عام. وتشير البيانات إلى أن إجمالي طاقات إنتاج الإيثيلين على المستوى العالمي قد ارتفع من حوالي 186 مليون طن في عام 2018 إلى حوالي 196 مليون طن في عام 2019، وبمعدل نمو بلغ 5.4 في المائة.

وفيما يخص صناعة الإيثيلين في الدول العربية، فقد استقر إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2019 عند نفس معدله المسجل خلال العام السابق وهو 27.7 مليون طن في السنة، مما أدى إلى تراجع حصة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من إجمالي إنتاج العالم إلى 14.2 في المائة، مقارنة بنسبة 14.9 في المائة في عام 2018.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل السعودية المرتبة الأولى بحصة 65.5 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية عام 2019، يليها الإمارات بحصة 12.6 في المائة، ثم دولة قطر في المرتبة الثالثة بحصة 10.8 في المائة، ودولة الكويت في المرتبة الرابعة بحصة 6.1 في المائة، والباقي في عدد من الدول العربية الأخرى.

يتضح مما تم تناوله، أهمية تطوير وتعزيز التعاون العربي في مجالات صناعات التكرير والبتروكيماويات. حيث تمكنت الدول العربية من تحقيق خطوات متقدمة في هذه المجالات وتنفذ مشاريع هامة تعزز الطاقات الإنتاجية المستقبلية، ويتطلب هذا التطوير مزيداً من الاندماج بين الشركات المملوكة بالكامل للقطاع الخاص وتأسيس كيانات كبيرة تستطيع أن تعزز قدراتها التنافسية عالمياً بما يضمن لها تحقيق مزيد من النجاح التجاري والتقني، كما يمكن أن تركز الخطط الاستراتيجية لهذه الصناعات في الدول العربية على الاستثمار في الأسواق الواعدة، وأن تتخذ هذه الاستثمارات شكل المشاريع المشتركة وإقامة تحالفات استراتيجية، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية، حيث تُمكّن هذه المواصفات الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر.

التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية

يُعد التعاون العربي في المجال الصناعي بخاصة والاقتصادي بوجه عام أحد أبواب تسريع التنمية والنمو في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية ومدخل من مداخل المساهمة العربية في التنمية والنمو العالمي. وخلال أكثر من نصف قرن من المساعي العربية المشتركة الرسمية والأهلية لتحقيق التعاون والتكامل العربي، تحققت العديد من الخطوات في هذا المسار، ولكنها تظل متواضعة وبطيئة في عالم اليوم، الذي يتميز بسرعة الحركة والتطور وأبرز هذه التطورات هي إنشاء الأطر والمنظمات العربية الرسمية الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بتنظيم جهود التعاون الاقتصادي العربي ومن ذلك إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تتيح حرية حركة التجارة البينية بين الدول العربية، بما فيها المنتجات الصناعية.

ومن أوجه التعاون العربي النشاط الاستثماري البيني بعامة والصناعي بخاصة، بلغت إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الأعوام (2010-2016) حوالي 112.8 مليار دولار منها 85 في المائة كانت استثمارات في مجالات الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي وفي مجالات البناء والتشييد والسياحة والطاقة والنسبة المتبقية استثمارات في الخدمات الإنتاجية والخدمات العامة.

وبلغت الاستثمارات الصناعية البينية العربية في العام 2018 حوالي 23 مليار دولار مولت حوالي 381 مشروعاً وتوزعت على 15 دولة عربية هي من الأعلى الجزائر وحظت بحوالي 8,526 مليون دولار، تليها مصر بحوالي 5,583 مليون دولار، تليها الإمارات بحوالي 2,397 ثم السعودية بحوالي 2370 مليون دولار، فالمغرب بحوالي 1,936 مليون دولار، تلتها عُمان بحوالي 987.5 مليون، ثم تونس، قطر، الكويت، سوريا، البحرين، فلسطين، الأردن، العراق، لبنان.

وبلغت مساهمة مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية خلال الفترة (1974–2018) حوالي 8,592.3 مليون دولار توزعت على 17 دولة عربية وبلغت حصة مصر حوالي 1,407.6 مليون دولار تلتها الجزائر بحوالي 1,283.8 مليون دولار، فتونس بحوالي 1,051.2 مليون دولار ثم سورية بحوالي 739.8 مليون دولار، تلتها السعودية بحوالي 711.6 مليون دولار، ثم الأردن بحوالي 561.7 مليون دولار، فالمغرب بحوالي 559.4 مليون دولار، تلتها السودان بحوالي 454.9 مليون دولار ثم موريتانيا، البحرين، العراق، ليبيا، عُمان، اليمن، الإمارات، جيبوتي والصومال. وفي العام 2018 بلغت إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية حوالي 670.5 مليون دولار.

مساهمة الصناعات العربية في منظومة السلاسل الصناعية العالمية

بفضل الثورة العلمية التكنولوجية التي عرفها العالم منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت الصناعة العالمية تحولات كبيرة في تقنيات الإنتاج والعمل ما ساعد على دقة وسرعة وإنتاجية العمل والأداء، ومعها اتسع دور الآلة في العمل المتكرر بشقيه العضلي والذهني، ولم تقف هذه التحولات في الصناعات العالمية عند هذا بل تعدته إلى إعادة هيكلة وتوزيع الإنتاج الصناعي من مراكز نشأته ونشاطه التقليدي إلى مناطق أخرى بدوافع مختلفة بين أهمها الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج ومن المزايا الاستثمارية التي تمنحها العديد من الدول بما فيها فتح أسواقها لتلك المنتجات وكذلك للتخلص من الصناعات كثيفة العمل والتلوث من خلال إعادة توطينها في بلدان أخرى، ومعها أعيد توزيع النشاط الصناعي حول العالم وتفكيكه إلى وحدات إنتاجية أصغر تنتشر في بلدان مختلفة، ليتشكل بفضلها تقسيم عمل جديد في قطاع الصناعة أهم مكوناته نشوء نظام السلاسل الإنتاجية في الصناعة العالمية المعتمدة على تفكيك الوحدات الإنتاجية الكبيرة والموحدة إلى وحدات إنتاجية صغيرة متخصصة في صناعة أجزاء محددة وفي بلدان مختلفة وللمراحل الصناعية المختلفة. وأضحى الدخول والمشاركة في إطار هذه السلاسل مقياس أساسي لدرجة مساهمة الصناعات الوطنية في منظومة الصناعة العالمية.

وفي الوطن العربي وبحكم تأخر مستوى تقدم الصناعات التحويلية مقارنةً بالمستويات العالمية، فإن مساهمة الصناعات العربية في منظومة السلاسل الإنتاجية في الصناعات التحويلية العالمية لا تزال متواضعة إجمالاً وتنقسم تلك المساهمة إلى ثلاثة مستويات.

المستوى الأول مستوى المساهمة الفعالة وتتركز في الصناعات البتروكيميائية، وصناعة الأثيلين وصناعة الأسمدة وصناعة تكرير النفط الخام، وتساهم هذه الصناعات في إنتاج سلع نهائية و/أو إنتاج سلع نصف مصنعة كمواد خام أساسية لسلسلة كبيرة من الصناعات النهائية. وتتركز هذه الصناعات في الدول التي تتوافر فيها كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى كخامات الفوسفات وغيرها ومنها دول الخليج العربي وبعض دول شمال إفريقيا. كما تساهم الصناعات العربية في سلاسل الإنتاج الصناعي العالمي وإن بمستويات أقل في صناعات الغزل والنسيج وإنتاج الملابس، وفي صناعات مواد البناء، كالحديد، الإسمنت، الألمنيوم، وبعض الصناعات الغذائية كالزيوت، والسكر وغيرها.

وفي المستوى الثاني، تساهم الصناعات العربية في العملية الصناعية كمنتج صناعي نهائي وبالاعتماد على الخامات المستوردة من الخارج لعدد من المنتجات الصناعية والملابس ومن ذلك صناعات الأدوية وبعض المنتجات الكيميائية والغذائية وحديثاً صناعة تجميع السيارات والسلع المنزلية المعمرة وغيرها.

وفي المستوى الثالث تأتي مساهمة الصناعات العربية في منتجات الصناعة الأولية والاستخراجية بوجه خاص حيث بلغت مساهمة الإنتاج العربي من إنتاج النفط الخام العالمي في العام 2019 حوالي 28.4 في المائة ومن الغاز الطبيعي حوالي 15.5 في المائة ومن خامات الحديد حوالي 0.5 في المائة.

وفي بقية السلع والمنتجات الصناعية لا يزال دور البلدان العربية متوقف عند دور المستهلك ومن أهم تلك السلع صناعات وسائل النقل، وصناعة وسائل الإنتاج الصناعي، وصناعات التقنيات الحديثة للاتصالات والمعدات الطبية والمعدات الدفاعية وغيرها من المنتجات الصناعية المتطورة التقنية.

وهذا الواقع بمقدار ما يشير إلى مكامن الضعف، فأنه يشير أيضاً إلى وجود فرص كبيرة وكثيرة للاستثمار والعمل مستقبلاً في قطاع الصناعات التحويلية للأسواق الداخلية والخارجية، والاستفادة من التوجهات الدولية الجديدة المتنامية لنظم السلاسل الإنتاجية العالمية التكاملية في المجالات الصناعية المختلفة في ظروف الثورة الرقمية الواسعة. وبالتالي من المهم بل من الضروري العمل الجاد لبلورة رؤية عربية موحدة للدخول في نظام السلاسل الإنتاجية بين الدول العربية ومع الخارج باتجاه تعزيز التعاون الصناعي العربي وتعظيم المكاسب التي أتاحتها اتفاقات المنطقة التجارية الحرة الكبرى التي تنظم حرية حركة التبادل التجاري للمنتجات الوطنية بين الدول العربية.

الإطار (1): دور التقنية الرقمية في القطاع الصناعي

أحدث التطور والانتشار السريع للتقنية الرقمية تحولاً كبيراً في العديد من القطاعات، ومن أهمها القطاع الصناعي الذي يعد من أوائل القطاعات التي استفادت من الثورة التقنية واستخداماتها المتعددة، حيث تمكنت الدول المصنعة من تحقيق تطور واسع بفضل هذه التقنية التي تعتمد على إنتاج البيانات وتخزينها ومعالجتها، بحيث أصبح الحصول على البيانات وتحليلها يكتسب أهمية كبرى لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للشركات. وتتضمن التقنيات الرئيسة التي يستند إليها الاقتصاد الرقمي الذكاء الاصطناعي، وانترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والتحكم الآلي، والتقنية ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، فضلا عن خزن ومعالجة البيانات الضخمة والتطبيقات الذكية.

للتقنية الرقمية فوائد عديدة في جل العمليات الصناعية إذ تساهم في اختصار الوقت بالقيام بالأعمال الذهنية المتكررة في وقت قياسي بما يعظم الإنتاج الصناعي ويخفض التكلفة، كما تساهم في تحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في العمليات الإنتاجية عبر استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في كل التخصصات والمجالات الصناعية.

ففي قطاع الملابس والأحذية تستخدم تقنيات الإنتاج ثلاثي الأبعاد لإنتاج ملابس وأحذية حسب الطلب تتطابق مع احتياجات المستهلكين في نقاط البيع، فضلاً عن استخدام التقنية المبنية على أساس الكمبيوتر المساعد في التصميم للقيام بتغيرات سريعة بالنماذج والتفصيل السريع والدقيق مما يساهم في توفير المواد والطاقة وزيادة الكفاءة وتحسين النوعية. أما في قطاع البناء والتشييد، فتتيح النمذجة ثلاثية الأبعاد المتطورة لمشاريع الإسكان إظهار مميزات التصميم بشكل أكثر وضوحاً لكل من المخططين والمستثمرين، وتوفر مراقبة معلومات البناء امكانات كبيرة للحد من تجاوز المشاريع للموازنات المالية والمدة الزمنية المخصصة لتنفيذها والمواصفات والتصاميم المحددة.

وتساهم تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في تجميع قطع الأثاث المصنوعة وتفكيكها بسرعة كبيرة وتعزيز القدرة على الاستجابة لمتطلبات العملاء بمرونة وسرعة أكبر والتنبؤ أيضاً بمتطلباتهم من خلال مجموعة من الاساليب التنبؤية وسهولة وضع البدائل المختلفة للتصميم والمفاضلة بينها. كما أصبحت الروبوتات جزءًا أساسيًا في كثير من الصناعات حيث يتم استعمالها في مجالات متنوعة نظراً لدقتها وسرعتها في العمل، ونجد أن حوالي 70 في المائة من تلك الروبوتات تعمل في مجال صناعة السيارات والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعة المعادن والآلات، فضلاً عن استخدامها في مختبرات البحوث في عدد من الصناعات لا سيما صناعة الأدوية.

تستخدم التقنية الرقمية لتطوير وترشيد الأداء المؤسسي للمؤسسات الحكومية وللشركات حيث تسمح بإدماج الاستشعار والتحليل والتحكم الآلي في نماذج الأعمال، كما تمكن من التخطيط لعمليات الصيانة مسبقاً وتستخدم لرفع كفاءة الشركات لأعمالها ولتصبح أذكى وأكثر فاعلية واستدامة وتنافسية وأكثر ابتكارا، بالإضافة إلى تحقيق وفورات في التكاليف والوقت والجهد البشري. كما تيسر عملية التحول الرقمي عمليات دمج الشركات الصغيرة في سلاسل الأعمال والقيم المضافة وتمكنها من الاستفادة من المشاركة في المنصات العالمية إذا أرادت أن تنجح في تكييف منتجاتها مع متطلبات الأسواق العالمية.

تساعد رقمنة التصنيع في إيجاد بعض الحلول للتحديات المرتبطة بإيجاد طرق للتعامل مع القيود على الطاقة والموارد والبيئة والآثار الاجتماعية والاقتصادية، فكلما كان الإنتاج ذكياً ومبتكراً ساعد الشركات المصنعة على الحفاظ على أعمالها من خلال نماذج الاعمال القائمة والجديدة، إذ للتقنية الرقمية وتقنيات الإنتاج المتطورة القدرة على تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة الصناعات التحويلية وقدرتها التنافسية حيث تستطيع تقنيات التصنيع الذكية زيادة كفاءة الصناعة التحويلية وزيادة إنتاجية القوى العاملة وذلك باستخدام الروبوتات لأداء المهام الخطيرة والمتكررة. ووفقاً لدراسة أجراها معهد ماكينزي العالمي للأبحاث، من المتوقع أن يصل التأثير المحتمل للتقنية الرقمية على الاقتصاد العالمي إلى 11 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2025، منها حوالي 33 في المائة ستكون في قطاع التصنيع[5].

على الرغم مما تتيحه التقنية الرقمية من فرص واسعة أمام الإبداع والابتكار في كافة المجالات، إلا أن لها العديد من التداعيات على أسواق العمل والتوظيف وفقدان الوظائف حيث إن استخدام الروبوتات يحل محل الإنسان في العديد من المجالات والوظائف، وبصفة خاصة في الوظائف والأعمال الروتينية والمتكررة وذات المهارات المنخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان العمال في تلك التخصصات لوظائفهم وتتقلص فرص العمل في المهن التي لا تحتاج إلى عمالة ماهرة. وفي مقابل ذلك، تحدث التقنية الرقمية تغيير نوعي في هيكلية فرص العمل وتخلق فرص عمل جديدة، حيث يتزايد الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارة عالية، مثل الوظائف المرتبطة بالتعامل مع البيانات والمعلومات الجديدة، وحل المشكلات التقنية، مما يساهم في تحقيق قدرة إنتاجية وتنافسية وكفاءة أكثر في العمليات الصناعية. إن العديد من البلدان العربية لا سيما الأقل نموا، ما تزال غير جاهزة لاغتنام العديد من الفرص الناشئة عن الرقمنة، ولا تزال العديد من الشركات الصغيرة في البلدان العربية محدودة من حيث مشاركتها الرقمية في سلاسل القيمة المناسبة، الأمر الذي يعكس ضعف التواصل والوعي المحدود بمنافع الرقمنة وتدني في المهارات والكفاءات والقدرات العالية في المؤسسات. ولعل التحدي الحقيقي للبلدان العربية ليس في مجرد جلب التقنية ذاتها والانتفاع بها، وإنما يكمن في استيعابها وتطويرها بالقدر الذي يمكنها من تنمية قدراتها التقنية وتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة حتى يتسنى لها البقاء في سوق المنافسة على المستويين المحلي والدولي، بتقديم الدعم وتوفير آليات التمويل اللازمة لنجاح المبادرات الصناعية وبخاصة لإدخال وتطوير تقنية الاقتصاد الرقمي.

[5] Mckinsey Global Institute (2015) : "The Internet of things : Mapping the Value beyond the hype".

التنافسية

يعتبر رفع القدرة التنافسية لاقتصادات وصادرات الدول العربية إحدى التحديات التي تواجهها هذه الدول في ظل التطورات الدولية الراهنة، حيث يعد توفير البيئة التنافسية وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. وقد أظهر تقرير التنافسية العالمية[6] لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي شمل 14 دولة عربية من بين الدول الـ141 التي تم دراستها، تصدرت الإمارات الدول العربية بعد أن احتلت المرتبة الخامسة والعشرين عالمياً، في حين حلت قطر في المركز التاسع والعشرين عالمياً والثانية عربيا، وجاءت السعودية في المركز السادس والثلاثين عالمياً والثالث عربيا. وشهدت غالبية الدول العربية تحسناً في الترتيب العام لها، وتعتبر الكويت الأكثر تحسناً في هذا العام حيث تقدمت بثمانية مراكز عن العام السابق بفضل تحسن المؤشرات المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظام المالي. في ذات الوقت، شهدت كل من عُمان ولبنان وموريتانيا واليمن تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، وقد ركز التقرير الأخير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمية 2019

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	ترتيب العام السابق 2018	
الإمارات	75.0	1	25	27	↑
قطر	72.9	2	29	30	↑
السعودية	70.0	3	36	39	↑
البحرين	65.4	4	45	50	↑
الكويت	65.1	5	46	54	↑
عمان	63.6	6	53	47	↓
الاردن	60.9	7	70	73	↑
المغرب	60.0	8	75	75	----
تونس	56.4	9	87	87	----
لبنان	56.3	10	88	80	↓
الجزائر	56.3	11	89	92	↑
مصر	54.5	12	93	94	↑
موريتانيا	40.9	13	134	131	↓
اليمن	35.5	14	140	139	↓
دول المقارنة					
سنغافورة	84.8		1	2	↑
فرنسا	78.8		15	17	↑
تركيا	62.1		61	61	----

يتضح من الجدول رقم (2) أن هناك تفاوت كبير بين مراكز تنافسية الدول العربية، مما يستدعي ضرورة رفع القدرات التنافسية للدول المتأخرة في الترتيب لمواجهة تحديات البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي يشهدها العالم، وبخاصة من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول العربية والذي يعد وسيلة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد ونمو الإنتاجية.

تنافسية الصناعات التحويلية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعات التحويلية العربية، لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم استخدام جملة من المؤشرات والمعايير القياسية ذات الصلة كالإنتاجية والحجم والحصة من السوق العالمية وهي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. وبناءً على ذلك، سيتم التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية

من خلال توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم تبقى مساهمة الدول العربية عند نفس المستوى تقريباً ومحدودة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى حيث لم تتجاوز حوالي 1.9 في المائة. كما يلاحظ تواصل تراجع نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية خلال السنوات الأخيرة إلى حدود 52.8 في المائة خلال عام 2019 مقابل 53.5 في المائة خلال عام 2018، وارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية لتبلغ خلال عام 2019 حوالي 47.2 في المائة مقابل 46.5 في المائة خلال عام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة دول آسيا والمحيط الهادي وخاصة الصين التي بلغت نسبة مساهمتها حوالي 29.7 في المائة مقابل 28.9 في المائة خلال عام 2018، مع استقرار نسبة مساهمة دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا عند نفس المستوى تقريباً، الشكل (6).

[6] تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويصنف الدول وفقا لمؤشر التنافسية العالمية الذي يعتمد على دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال في مؤشر واحد، ويستند على نحو 103 من المتغيرات تشمل 12 محوراً.

الشكل رقم (6): التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010-2019)

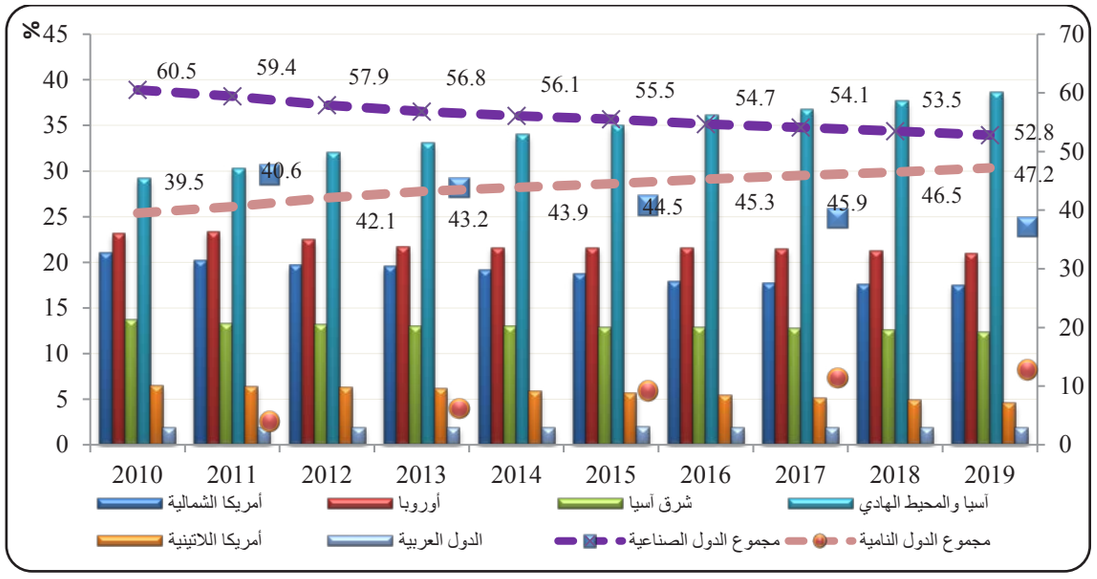

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2020)، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية.

صادرات الصناعة التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية مجتمعة حوالي 212.4 مليار دولار في عام 2018، شكلت حوالي 19.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول، ومثلت حوالي 1.6 في المائة من صادرات الصناعة التحويلية في العالم. وتحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 79.1 مليار دولار أي ما يعادل 37.3 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العربية، حيث سجلت نمواً ملحوظاً في مجال إعادة التصدير، تليها السعودية بحوالي 48.7 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 20.5 مليار دولار، الشكل رقم (7).

أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة من الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 81.1 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 73.2 في المائة ثم المغرب بحوالي 70.4 في المائة، الشكل رقم (8)، والملحق رقم (12/4).

الشكل رقم (7): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية عام 2018

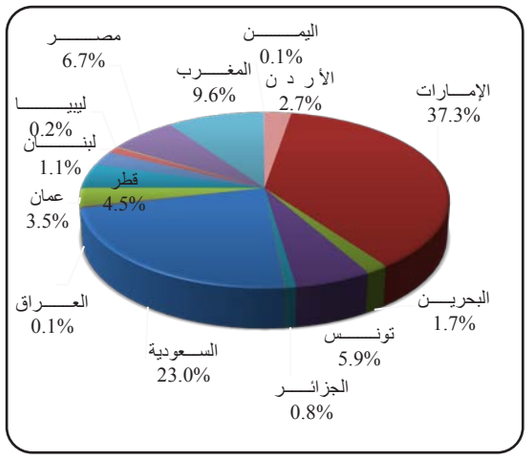

المصدر: البنك الدولي (2020)، قاعدة المعلومات، يناير.

الشكل رقم (8): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2018) (%)

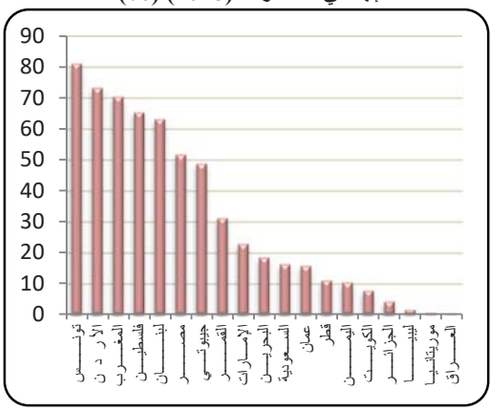

المصدر: البنك الدولي (2020)، قاعدة المعلومات، يناير.

وفي ظل التطور التقني الهائل الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة، مما يوصى معه بزيادة صادرات الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات الكثافة العالية من حيث التطوير والبحوث مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة الكهربائية، حيث لا يزال نصيب الدول العربية من الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومن سوقها العالمي ضئيلاً جداً، ولم يشهد تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع ما شهدته مناطق أخرى من العالم.

مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي[7]

تشير نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى تراجع قيمته بصفة عامة في عدد من الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي (0.071) وبالدول المتقدمة والصاعدة، حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية في السعودية بقيمة (0.095) تليها الإمارات (0.072) وقطر (0.058) والبحرين (0.049)، في حين بلغ في ألمانيا (0.515) وسنغافورة (0.256) وتركيا (0.134). ويقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلَّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

يدل هذا على انخفاض التنافسية الصناعية للدول العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها بالمقارنة مع الدول الأخرى. كما يعكس أيضاً محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية. ولتحقيق تنافسية أعلى للصناعات العربية يوصى بالسعي إلى رفع القيمة المضافة في المنتجات المصنعة عبر تحسين الإنتاجية وزيادة تصنيع المنتجات عالية التقنية، من خلال تعزيز التصنيع الرقمي، وتطوير الصناعات الجديدة التي تعتمد على التطور التقني وتقنية المعلومات والتطبيقات الجديدة، الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية

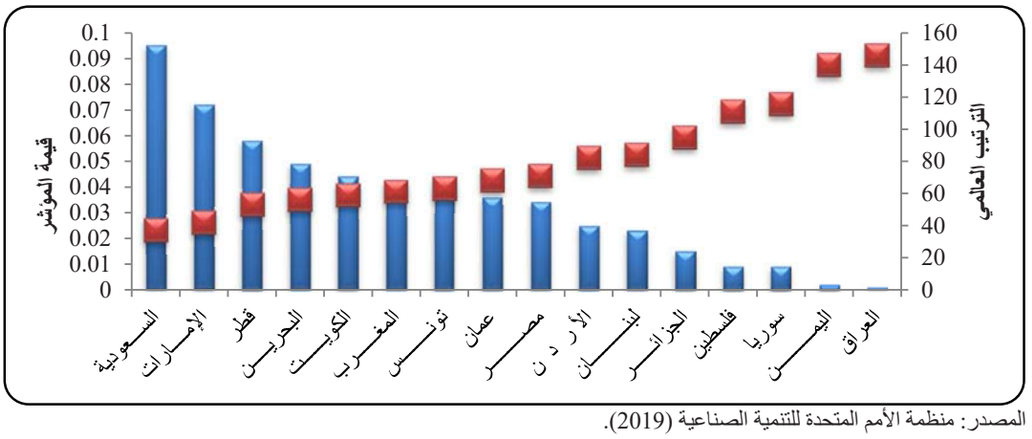

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2019).

[7] يستند هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية، وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[8]

يتبين من خلال استخدام مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة أن أربع عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2018، وهي المنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وعُمان وقطر، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر والسعودية وعُمان وقطر ولبنان وليبيا والمغرب، والمنتجات الصيدلانية في الأردن، والأسمدة في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعُمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، والملابس الجاهزة في الأردن وتونس ومصر والمغرب، والأجهزة الإلكترونية في تونس والمغرب، والمنتجات الأسمنتية في فلسطين ومصر، والألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر ومصر، فضلاً عن الزيوت والشحوم والمنتجات الجلدية في تونس، الملحق رقم (13/4).

الميزة النسبية للمنتجات العربية[9]

يستخدم مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص "BALASSA"، لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، وتشير النتائج إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2017 و2018 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للأسمدة في المغرب والأردن ومصر والجزائر ولبنان والبحرين ، حيث بلغت 35.3 و34.2 و15.5 و7.2 و6.7 و3.4 عام 2018 مقابل 34.7 و30.2 و13.9 و3.2 و5.5 و3.3 عام 2017 على التوالي، وصناعة الملابس الجاهزة في الأردن وتونس ومصر حيث بلغت قيمة المؤشر 17.1 و4.9 و1.5 عام 2018 مقابل 15.6 و3.4 و1.4 عام 2017 على التوالي، وصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن والصومال حيث بلغت قيمة المؤشر 63.1 و13.7 و16.8 عام 2018 مقابل 48 و7.8 و11.1 عام 2017 على التوالي، فضلاً عن الارتفاع الكبير لقيمة هذا المؤشر بالنسبة لصناعة الملح في تونس من 8.3 عام 2017 إلى 30.9 عام 2018، مما يدل على التمتع بميزة نسبية في صادرات هذه المنتجات وتحسن القدرة التنافسية لتلك الدول في هذه المنتجات.

بالمقابل، شهد هذا المؤشر انخفاضا بالنسبة لصناعة الألمنيوم في البحرين وقطر والأردن حيث بلغت قيمته 11.6 و1.6 و1.7 عام 2018 مقابل 13.9 و2.2 و1.9 عام 2017 على التوالي، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا حيث بلغت قيمة المؤشر 51.3 عام 2018 مقابل 56.6 عام 2017، ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه الدول، الملحق (14/4).

الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم [10]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الأسواق العالمية بالنسبة لكل من المغرب ومصر بنسبة بلغت 4.6 في المائة و2.0 في المائة عام 2018 مقابل 4.2 في المائة و1.7 في المائة عام 2017 على التوالي، وحصة صادرات المنتجات البلاستيكية وصناعة الكيماويات العضوية في السعودية لتبلغ 3.1 في المائة و2.9 في المائة خلال عام 2018 مقابل 2.8 في المائة و2.3 في المائة عام 2017 على التوالي، مما يدل على

---

[8] يقيس هذا مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فإذا كان المؤشر موجب فهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}*100$

[9] يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فاذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$ حيث أن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

[10] يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في تلك السلع.

في مقابل ذلك، انخفضت الحصة السوقية لصناعة الألمنيوم بالنسبة لكل من الإمارات والبحرين بنسبة بلغت 3.3 في المائة و1.1 في المائة خلال عام 2018 مقابل 3.6 في المائة و1.2 في المائة خلال عام 2017 على التوالي، وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

ولزيادة الحصة السوقية لصادرات الصناعة التحويلية العربية وتطويرها، يتعين زيادة الانتاج وتحسين نوعيته والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والحد من العقبات التي تواجه عمليات التصدير من خلال دعم ومساندة المؤسسات المصدرة على اقتحام الأسواق الخارجية وتيسير وصول منتجاتها لتعزيز قدراتها التصديرية وفتح أسواق خارجية جديدة.